مختصر الحديث

دراسة تطبيقية على سنن أبي داود

د٠ جاسيمة محمد شمس الدين (*)

مقدمة :

الحمد لله حمدًا كثيرًا، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين؛ **أما بعد:**

فقد حفظ الله عز وجل سنة نبيه المصطفى على مرِّ الأيام والزمان، فهيأ لها العلماء لحفظ سنة النبي عليه أفضل الصلاة والتسليم، وبيان صحيح الحديث من ضعيفه، وما فيه من مصطلحات حديثية، ولا يخفى عليكم أن المؤلفات التي حوت على سنة نبيه الكريم كثيرة ومتعددة، وأشهرها الكتب الستة التي عُنيت بحديث النبي صلى الله عليه وسلم والتعليق عليها ببعض المصطلحات الحديثية المتنوعة.

ومن المصطلحات المهمة موضوع اختصار الحديث ورأي المحدثين في هذا الموضوع وسبب اختلافهم في قبوله أو رده، والشروط التي وضعوها لقبول هذا المصطلح.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في دواعي وجود الاختصار عند المحدثين، وكيف يؤدي هذا الاختصار إلى الخلل في فهم النص النبوي أحيانًا، ومن خلال البحث، سأجيب عن الآتي:

١- لِمَ اختلف العلماء في قبول اختصار الحديث؟

٢- ما أثر الاختصار في فهم الحديث؟

(*) أستاذ مساعد في التفسير والحديث – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت.

٣- هل اختصار الحديث يكون لكل أحد أم أن هناك شروطا لمن يختصر الحديث؟
٤- هل الإمام أبو داود كان يؤيد الاختصار؟

الدراسات السابقة:

اختصار الحديث من المباحث المهمة في علم الحديث، وقد وقع الاختصار في مرويات كثيرة عند كثير من المحدثين، إلا إنني لم أقف على بحث يتناول مختصر الحديث عند الإمام أبي داود في كتابه "السنن" كدراسة تطبيقية.

إلا أنني عثرت على رسالات منها:

- رسالة "أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء" للدكتور ماهر الفحل، وأشار إلى اختلاف الحديث بسبب الاختصار.

- رسالة "أثر اختصار متن الحديث في الاستنباط" للدكتور سليمان السعود، وهي تتكلم عن أن استنباط الفقهاء يختلف بسبب اختصار متن الحديث.

- رسالة "اختيار الحديث وأثره في الرواة والمرويات" للدكتور سليمان السعود، وهي تتكلم عن أنه هل هناك علاقة بين الاختصار والرواية بالمعنى، وبيان أشهر الرواة بالموصوفين بالاختصار، وضوابط الإعلال بالاختصار.

- رسالة "اخصار الحديث وصلته بعلم العلل وأثره في نشوء الإشكال بين الروايات" لمجبتى محمود بني كنابة، وهي تتكلم عن أن اختصار الحديث يؤدي إلى علته، وأن الاختصار سبب في وجود الإشكال بين الروايات.

- رسالة "الحديث المختصر حجيته وأثره في اختلاف الفقهاء" للأستاذة سليمة عبد الهادي والدكتور عبد المجيد محمود، وتتضمن الكلام على الحديث المختصر، وأثر الاختصار على اختلاف الفقهاء.

وقد حرصت في هذا البحث -وهو "مختصر الحديث دراسة تطبيقية على سنن أبي داود"- أن أبين منهج أبي داود في اختصار الحديث بدراسة واستقراء لكتابه "السنن"، وما الأحاديث التي حكم عليها بأنها مختصرة، وأين توجد الروايات المطولة، وهل يوجد في كتابه اختصار مخل للفهم.

أهداف البحث:

١- أهمية معرفة المصطلحات الحديثية الواردة في كتب السنة المختلفة.

٢- توضيح أثر الاختصار للحديث .

٣- بيان منهج عالم من علماء الحديث في مصطلح الاختصار كدراسة تطبيقية على كتابه.

منهج البحث:

قام هذا البحث على الاستقراء والتتبع لسنن أبي داود، واستخراج الروايات التي حكم عليها أبو داود أنها مختصرة ودراستها دراسة حديثية، ومكان وجود الروايات المطولة.

أما منهجي في تخريج الحديث في سنن أبي داود دراسة إسناد كل رواية عند أبي داود، وأين توجد الروايات المطولة للحديث التي ذكر أبو داود أنها مختصرة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، والتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة .

وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره، ومنهج البحث:

التمهيد: يتضمن مبحثين، وهما:

المبحث الأول: تعريف الاختصار في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: أسباب الاختصار.

الفصل الأول: حكم الاختصار وشروطه.

الفصل الثاني: التعريف بالإمام أبي داود وكتابه السنن.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية على سنن أبي داود.

الخاتمة وفيها النتائج.

فهرس المراجع.

**

التمهيد

المبحث الأول: التعريف:

المختصر في اللغة: اختصر الكلام؛ أي: أوجزه [١].

وقال ابن منظور: أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى[٢].

وجاء في "تاج العروس": الاختصار هو تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى[٣].

اصطلاحًا:

عرف السخاوي المختصر بأنه: الاقتصار في الرواية على بعض الحديث[٤].

ويقول البعض: إن الاختصار باب من أبواب الرواية بالمعنى لما فيه من التصرف في المعنى والتأثير فيه[٥].

وقال البقاعي: الاختصار إيجاز اللفظ من غير إخلال المعنى[٦].

وقال البعض: الاختصار في معنى الرواية بالمعنى وليست أحد أفرادها[٧].

المبحث الثاني: أسباب الاختصار:

١- استنباط الأحكام:

هو منهج عند الفقهاء والمحدثين، وقد أكثر من ذلك الإمام البخاري في تقطيع الحديث بغرض استنباط الأحكام الفقهية، وهذا صنيع الإمام مالك وأبي داود.

مثاله:

---

(١) القاموس المحيط، الفيروزآبادي (٣٩٧/١).

(٢) لسان العرب، ابن منظور، (٢٤٣/٤).

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (٢٧٦٤/١).

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (١٤٩/٣).

(٥) الكفاية في علم الرواية، البغدادي (١٩٠).

(٦) النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي (٦٩/١).

(٧) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، القاري (٤٩٤).

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أُرِيتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، يَكْفُرْنَ» قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ العَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

هذا الحديث ذكره البخاري مختصرًا في كتاب الإيمان – باب كفر دون كفر.

٢- تيسير الفهم:

وقد صرح أبو داود السجستاني عندما كتب رسالته إلى أهل مكة بقوله: إنه يختصر الحديث الطويل؛ لأنه لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه[١].

٣- شهرة الحادثة:

مثل حادثة الإفك، وحديث هرقل، وحديث الإسراء والمعراج.

٤- لعدم الإطالة: قال القاضي عياض: إن من دواعي اختصار المتون مجانبة التكرار والإطالة.

وقال أبو داود: وربما اختصرت الحديث الطويل؛ لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرت لذلك[٢].

٥- لسهولة الحفظ: أحيانًا اختصار الجمل في جملة أو بيت شعر مثال: اختصار حروف الإظهار في عبارة: (أخي هاك علمًا حازه غير خاسر).

**

(١) رسالة أبى داود لأهل مكة (٢٤/١).

(٢) نفس المصدر السابق (٣٤/١).

الفصل الأول

حكم الاختصار

اختلف أهل العلم في اختصار الحديث على عدة أقوال:

١- المنع مطلقًا، فقالوا: إن اختصار الحديث ممنوع مطلقًا، بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقًا[١].

٢- الجواز مطلقًا[٢].

٣- القول فيه تفصيل:

جواز الاختصار بشرط أن يكون الذي يختصر عالمًا بالألفاظ ومقاصدها.

وقال الخطيب: "وإن كان النقصان من الحديث شيئًا لا يتغير به المعنى، كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم واع محصل لما يغير المعنى وما لا يغيره من الزيادة والنقصان، فإن ذلك سائغ له على قول من أجاز الرواية على المعنى دون من لم يجز ذلك[٣].

أما الذي يختصر ويفتقد إلى الألفاظ ولا يعرف الدلالات ويختصر بالمعنى فلا يقبل منه، وسئل أبو عاصم النبيل أيكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم؛ لأنهم يخطئون بالمعنى[٤].

قال ابن الحاجب في مختصره: حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر.

وقال مجاهد: انقص الحديث ولا تزد فيه[٥].

أقوال العلماء في اختصار الحديث:

اختلف العلماء في مسألة اختصار الحديث على رأيين:

---

(١) التقييد والإيضاح، للعراقي (٣٦٤/١) .

(٢) (نفس المصدر السابق).

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (٢٩٣) .

(٤) منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث، بشير على عمر (٣٩٦/١).

(٥) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (١٤٤/١) .

الرأي الأول:

قالوا بجواز اختصار الحديث وفق ضوابط محددة وهذا منهج كثير من الأئمة.

قال ابن تيمية: أهل السنن يختصرون من الحديث ما يناسب السنن على عادتهم[١].

وقال المعلمي: وجامعو الكتب الستة يتحرون علو الإسناد والاختصار[٢].

وقال الذهبي: اختصار الحديث وتقطيعه جائز إذا لم يُخِل معنى[٣].

وكان الإمام وكيع يرى اختصار الحديث، وممن اشتهر بكثرة اختصار الحديث أيضًا[٤].

شروط من يختصر الحديث:

١- ألا يخل الاختصار بمعنى الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر: أما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالمًا؛ لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء[٥].

من خلال كلام الحافظ ابن حجر أن من يختصر الحديث لا بدَّ أن يكون:

١- عالمًا.

٢- ألا يخل الاختصار بمعنى الحديث.

وهذا مثال على الاختصار المخل:

خرج البخاري عن عائشة في خروجها مع النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: وَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَأَدْرَكَنِي يَوْمُ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتَكِ، وَانْقُضِي رَأْسَكِ، وَامْتَشِطِي وَأَهِلِّي بِحَجٍّ».

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٤٥/٧) .
(٢) التنكيل، االمعلمي (٢٨٣/١).
(٣) الموقظة للذهبي، ص (١٦).
(٤) جامع البيان (١٩٨/١).
(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر (١١٩/١).

ورواه ابن ماجه من حديث ابن أبي شيبة. حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا، وَكَانَتْ حَائِضًا: «انْقُضِي شَعْرَكِ، وَاغْتَسِلِي».

وهذا مختصر من حديث البخاري، وقد ذكر المختصر لأحمد فأنكره.

قال الخلال: إنما أنكر أحمد مثل هذا الاختصار الذي يخل بالمعنى لا أصل اختصار الحديث(١).

مثال آخر على الاختصار المخل:

قال البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا عبد الوارث، عن عبد العزيز، عن أنس قال: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قوله: «أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ» كذا رواه عبد الوارث هو ابن سعيد مقيدًا، ووافقه إسماعيل بن علية، وحماد بن زيد عند مسلم وأصحاب السنن، ووقع في رواية حماد بن زيد: «نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ لِلرِّجَالِ»، ورواه شعبة عن ابن علية عند النسائي مطلقًا، فقال: «نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ»، وكأنه اختصره، وإلا فقد رواه إسماعيل فوق العشرة من الحفاظ مقيدًا بالرجل(٣).

وجاء عن أحمد في حديث نهي النبي عن التزعفر أن شعبة لما اختصر الحديث أوهم أن النهي فيه عام، والواقع أنه خاص بالرجال، ووقع في هذا الوهم من أجل الاختصار.

والتصرف في اللفظ الذي يؤدي إلى تخطئة المعنى بسبب نوع من الخفاء فيه (٤).

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١٠٥/٢)، العلة وأجناسها عند المحدثين، مصطفى باجو، ص (٢٢٩).

(٢) البخاري كتاب اللباس، باب عن التفزعفر للرجال، حديث (٥٨٤٦)، مسلم، كتاب اللباس والزانية- باب نهي الرجل عن التزعفر- حديث (٢١٠١)، الترمذي أبواب الأدب- باب ما جاء في كراهية التزعفر للرجال حديث (٢٨١٥)، النسائي- كتاب مناسك الحجج باب الزعفران للمحرم (١٤١/٥) حديث (٢٧٠٦).

(٣) فتح الباري حديث (٥٨٤٦) (٢٥٩١/٣).

(٤) منهج أحمد في إعلال الحديث، بشير على (٣٩٧/١) .

٢- ألا يحذف ما جاء الحديث من أجله:

كحديث: أن رَجُلًا سأل النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»(١).

فلا يجوز حذف «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ»؛ لأن الحديث جاء من أجله فهو المقصود بالحديث.

٣- أن يكون من عالم بمدلولات الألفاظ وما يخل حذفه بالمعنى وما لا يخل؛ لئلا يحذف ما يخل بالمعنى من غير شعور.

وقال النووي: الصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث جواز رواية بعض الحديث من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة في تركه، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا وسواء رواه قبل تامًا أم لا(٢).

٤- ألا يكون الراوي محلًا للتهمة بحيث يظن به سوء الحفظ إن اختصره، أو الزيادة فيه إذا أتمه؛ لأن اختصاره في هذه الحال يستلزم التردد في قبوله فيضعف به الحديث.

قال ابن رجب: إن كان يعرف من أحد أنه كان لا يقيم متون الأحاديث، فيتوقف حينئذ فيما انفرد به(٣).

الرأي الثاني:

الذين قالوا بعدم جواز الاختصار، إنما يجب التقيد بلفظ الحديث.

قال ابن رجب: كان ابن عمر يشدد في اتباع لفظ الحديث، وينهي عن تغيير شيء منه، وكذلك محمد بن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة، وهو قول مالك في حديث النبي خاصة دون حديث غيره(٤).

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ، باب الطهور للوضوء (٢٣٠/١) ح(٤٥)، ومن طريقه أصحاب السنن الأربعة – ت٦٩- د ٨٣- س ٣٣٢- جه ٣٨٦، وإسناده صحيح.
(٢) مقدمة صحيح مسلم، للنووي (٤٩/١).
(٣) شرح العلل، ابن رجب (٤٣١/١).
(٤) نفس المصدر السابق (١٥٠/١).

وقال عبد الله بن عون: أدركت ستة، ثلاثة منهم يشددون في الحروف، وثلاثة يرخصون في المعاني، وكان أصحاب الحروف القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ومحمد بن سيرين، وكان أصحاب المعاني: الحسن والشعبي والنخعي[1].

**

(١) المحدث الفاصل (٥٣٥) المعرفة والتاريخ (٣٦٨/٢).

الفصل الثاني

سوف أتكلم عن أبي داود وكتابه "السنن" بشكل مختصر

ترجمة موجزة للإمام أبي داود:

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، الإمام، شيخ السنة، أبو داود السجستاني الأزدي محدث البصرة.

ولد سنة اثنتين ومائتين، رحل، وجمع، وصنف وبرع في الحديث.

وله شيوخ كثيرون في الأقطار المختلفة التي رحل إليها، كمسلم بن إبراهيم، وموسى بن إسماعيل، وعبد الله بن رجاء، وأحمد بن شعيب، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح.

وله تلاميذ منهم: أبو عيسى الترمذي، والنسائي، وأبو بكر أحمد الخلال وابنه أبو بكر، وغيرهم كثير.

أقوال العلماء فيه:

قال الحافظ موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة.

وقال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا، وورعًا واتقانًا، جمع وصنف وذب عن السنن.

كتاب "السنن" لأبي داود:

"السنن" لأبي داود يُشكل أحد مراجع الحديث النبوي التي لا يستغني عنها الإنسان، وقد شهد بذلك كثير من العلماء منهم:

١- قال أبو سليمان الخطابي: سمعت أبا سعيد بن الأعرابي- ونحن نسمع منه كتاب "السنن": لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله تعالى ثم هذا الكتاب؛ لم يَحْتج معهما إلى شيء من العلم ألبتة [1].

---

(١) معالم السنن، الخطابي (٣٦١/٢).

٢- قال الخطابي: إن كتاب "السنن" كتاب شريف، لم يصنف في حكم الدين كتاب مثله، وقد رُزق القبول من الناس كافة، فصار حَكَمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم [١].

وقال أبو عبد الله الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة.

وقال الصاغاني: لين لأبي داود السجستاني الحديث كما لين لداود الحديد.

قال أبو عبيد الآجري: توفي أبو داود في سادس عشر شوال، سنة خمس وسبعين ومائتين[٢].

أهم مؤلفات الإمام أبى داود:

١- السنن.

٢- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه.

٣- سؤالات أبي داود للإمام أحمد.

٤- الزهد.

٥- المراسيل.

٦- مسائل الإمام أحمد[٣].

اشتهر كتابه باسم "السنن"، ويطلق عليه "سنن أبي داود" وهو كتاب يجمع أحاديث الأحكام، ولا يعلم متى صنف هذا الكتاب، ويقال: إنه صنفه قديمًا، وعرضه على أحمد بن حنبل فاستحسنه [٤].

وذكر أبو داود منهجه في كتاب "السنن" برسالة وجهها إلى أهل مكة [٥].

تشتمل "السنن" على كتب، وفي كل كتاب توجد موضوعات فرعية يطلق عليها الباب، وعدد أحاديث الكتاب: خمسة آلاف ومائتان وأربعة وسبعون كما في المطبوع.

ويعد سنن أبي داود من أمهات دواوين السنة وأحد الكتب الستة المقدمة عند العلماء.

وعد العلماء كتاب "السنن" من مظان الحديث الحسن من حيث الجملة.

---

(١) نفس المصدر السابق (٦/١).
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٠٤/١٣).
(٣) المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني (١٩) .
(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٥٦/٩) .
(٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٧٨) .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية على سنن أبي داود:

الحديث الأول:

حدثنا مسدد وسليمان بن داود العتكي قالا: حدثنا حماد بن زيد، عن غيلان بن جرير، عن أبي بردة عن أبيه، قال مسدد قال: «أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحْمِلُهُ فَرَأَيْتُهُ يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ سُلَيْمَانُ: قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْتَاكُ، وَقَدْ وَضَعَ السِّوَاكَ عَلَى طَرَفِ لِسَانِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِهْ إِهْ» يَعْنِي يَتَهَوَّعُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مُسَدَّدٌ: فَكَانَ حَدِيثًا طَوِيلًا وَلَكِنِّي اخْتَصَرْتُهُ[1].

قال العظيم أبادي: (اختصره) بصيغة المضارع المتكلم، قال الشيخ ولي الدين العراقي: كذا في أجلنا، ونقله النووي في شرحه على بعض النسخ، ونقل عن عامته النسخ، اختصرته. انتهى.

قلت: والذي في عامة النسخ هو الصحيح، قال المنذري، وأخرجه البخاري، ومسلم والنسائي[2].

دراسة إسناد أبي داود:

١- مسدد بن مرهد ثقة حافظ[3].

٢- سليمان بن داود العتكبي ثقة[4].

٣- حماد بن زيد ثقة ثبت فقيه[5].

٤- غيلان بن جرير ثقة[6].

٥- أبي بردة فقيه تابعي كوفي[7].

٦- أبيه أبي موسى الأشعري.

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب كيف يستاك، حديث (٤٩).
(٢) عون المعبود شرح أبي داود (٤٧/١).
(٣) تقريب التهذيب- ت (٦٥٩٨).
(٤) نفس المصدر السابق- ت (٢٥٥٦).
(٥) نفس المصدر السابق- ت (١٤٩٨).
(٦) نفس المصدر السابق- ت (٥٣٦٩).
(٧) نفس المصدر السابق- ت (٧٩٥٢).

الرواية المطولة:

حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد عن أبيه، قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لاَ أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» قَالَ: ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ نَلْبَثَ، ثُمَّ أُتِيَ بِثَلاَثِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، فَحَمَلَنَا عَلَيْهَا، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا، أَوْ قَالَ بَعْضُنَا: وَاللَّهِ لاَ يُبَارَكُ لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَلاَ يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَارْجِعُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنُذَكِّرُهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ - أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي»[1].

الحديث الثاني:

حدثنا إبراهيم بن الحسن الخثعمي، حدثنا حجاج، قال ابن جريج، أخبرني محمد ابن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يقول: «قَرَّبْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبْزًا وَلَحْمًا فَأَكَلَ، ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»[2].

حدثنا موسى بن سهل أبو عمران الرعلي، حدثنا علي بن عباس حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ».

قال أبو داود: هذا اختصار من الحديث الأول.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح- كتاب الأيمان والنذور- باب قول الله تعالى: {لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم} (٦٦٢٣) ومسلم في الصحيح- كتاب الأيمان- باب ندب من حلف يمناه فرأى غيرها خير منها (١٦٤٩).

قلت: إذن الرواية المطولة عند الشيخين والمختصرة عن أبي داود.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار، حديث ١٩١، ١٩٢.

دراسة إسناد أبي داود الإسناد الأول:

١- إبراهيم بن الحسن الخثمي: ثقة[١].

قال النسائي: ثقة[٢].

قال الذهبي: ثقة ثبت[٣].

٢- حجاج بن محمد المصيصي: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره[٤].

قال النسائي: ثقة[٥].

٣- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فاضل، وكان يدلس ويرسل[٦].

٤- محمد بن المنكدر، ثقة فاضل[٧].

روي له الجماعة[٨].

٥- جابر رضي الله عنه صحابي.

دراسة الإسناد الثاني:

٥- جابر بن عبد الله الأنصاري: رضي الله عنهما صحابي ابن صحابي[٩].

٦- موسى بن سهل أبو عمران ثقة[١٠].

قال الذهبي: ثقة[١١].

قال أبو حاتم: صدوق[١٢].

٧- علي بن عياش الحمصي ثقة ثبت[١٣].

---

(١) (التقريب، ١٦٤).
(٢) تهذيب الكمال (٣٣٩/١).
(٣) الكاشف (٢١١/١).
(٤) التقريب ١١٣٥.
(٥) تهذيب الكمال (٣١٣/١).
(٦) (التقريب ٤١٩٦) تهذيب الكمال (٥٥/١٢).
(٧) التقريب (٦٣٢٧).
(٨) تهذيب الكمال (٢٦٥) الكاشف (٢٢٤/٢).
(٩) التقريب (٨٧١).
(١٠) التقريب ٦٩٧٢.
(١١) الكاشف (٣٠٤/٢).
(١٢) الجرح والتعديل (١٤٦/٦) تهذيب الكمال (٤٧١/١٨).
(١٣) التقريب (٤٧٧٩).

قال النسائي ثقة[١].

٨- شعيب بن أبي حمزة: ثقة عابد[٢].

قال أحمد: ثقة صالح الحديث[٣].

روي عنه الجماعة.

الحكم على الحديث: قال الألباني: صحيح[٤].

اختلف العلماء بالنسبة إلى هذا الحديث إلى قولين:

القول الأول:

أن الحديث الثاني عند أبي داود مختصر من الحديث الأول، ويؤيد ذلك:

١- قد ذكر أبو داود رحمه الله: هذا اختصار من الحديث الأول[٥].

٢- وقال أبو حاتم البستي رحمه الله: هذا خبر مختصر من حديث طويل، وقد اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهمًا لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقًا إنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مسَّ النار خلا لحم الجزور[٦].

٣- وقال ابن القيم رحمه الله: إن هذا ليس فيه حكاية لفظ عام عن صاحب الشرع، وإنما هو إخبار عن واقعة فعل في أمرين أحدهما متقدم على الآخر، كما جاء ذلك مبينًا في نفس الحديث، أنهم قربوا إلى النبي لحمًا، فأكل، ثم حضرت الصلاة فتوضأ فصلى، ثم قربوا إليه فأكل، ثم صلى ولم يتوضأ، فكان آخر الأمرين منه ترك الوضوء مما مست النار، هكذا جاء الحديث، فاختصره الراوي لمكان الاستدلال[٧].

---

(١) تهذيب الكمال (٣٧٣/١٣).

(٢) التقريب (١٧٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (٣٦٩/٨).

(٤) صحيح سنن أبي داود (٦٠/١).

(٥) أخرجه أبو داود في السنن (١٩٢).

(٦) ابن حبان في الصحيح (٣٩٦/٢/ ١١٣١).

(٧) زاد المعاد في خير هدي العباد، ابن القيم (١٨٥/٣).

القول الثاني:

هناك من العلماء من قال: إن الحديث الثاني نسخ الحديث الأول.

وقال ابن حزم: إن هذين الحديثين ومقولة أبي داود ثم قال: القطع بأن ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن، والظن أكذب الحديث؛ بل هما حديثان كما وردا[١].

والذين قالوا بالنسخ إنما هو سوء فهم للحديث، والصحيح أن الحديث الثاني مختصر عن الحديث الأول.

ورد العلماء على الذين قالوا بالنسخ:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: يجمع بين أمره وبين تركه، فأما النسخ فلا يقوم عليه دليل؛ بل الدليل على نقيضه[٢].

٢- قال ابن القيم: في هذا الحديث إخبار عن واقعة فعل في أمرين: أحدهما: متقدم على الآخر، فأين في هذا ما يصلح لنسخ الأمر بالوضوء منه، حتى لو كان لفظًا عامًا متأخرًا مقدمًا لم يصلح للنسخ، ووجب تقديم الخاص عليه، وهذا في غاية الظهور[٣].

٣- وقال شعيب الأرونؤوط: هذا اختصار من الحديث الأول يذهب إلى أن الحديث الثاني ليس ناسخًا لطلب الوضوء مما مست النار، ولا دلالة فيه على النسخ؛ لأن المراد بآخر الأمرين عنده آخرهما في هذه القصة لا مطلقًا[٤].

وممن قال بالنسخ ابن خزيمة بوب في كتاب الصحيح:

قال ابن خزيمة: كتاب الوضوء- باب ذكر الدليل على أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم مما مست النار، ناسخ لوضوئه كان مما مست النار، حديث (٤٣).

أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر، حدثنا موسى بن سهل الرملي، حدثنا علي بن عباش، حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال:

---

(١) المحلى- ابن حزم (٢/٢٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى- ابن تيمية (٢١/٢٤٢).

(٣) زاد المعاد - ابن القيم (٣/١٨٥).

(٤) الإحسان لصحيح ابن حبان (٣/٤١٧) (١١٣٤).

«آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

قال: فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ، لأحاديث الإباحة؛ لأن الإباحة سابقة، واعترض عليه بحديث جابر قال: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» رواه أبو داوود والنسائي وغيره.

إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي، وأن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر، ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ[1].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث حدثنا به محمد بن عوف عن علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

فقال أبي: هذا حديث مضطرب المتن إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفًا ثم صلى ولم يتوضأ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر، ويمكن أن يكون شعيب ابن أبي حمزة حدث من حفظه فوهم فيه[2].

الحديث الثالث:

حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا وكيع عن سفيان، عن عاصم يعني ابن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود: "أَلَا أُصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً".

قال أبو داود: هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ[3].

---

(١) فتح البارئ حديث (٢٠٨) .

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٨٤/١) حديث (١٦٨، ١٧٤).

(٣) أخرجه أبو داود في السنن- كتاب الصلاة- باب من لم يذكر الرفع بعد الركوع ح (٧٤٨).

قلت: صرح أبو داود بعدم صحة الرواية المختصرة.

وقال أبو حاتم: هذا خطأ يقال وهم فيه الثوري، وروي هذا الحديث عن عاصم جماعة فقالوا كلهم إن النبي صلى الله عليه وسلم افتتح فرفع يديه ثم ركع فطبق وجعلهما بين ركبتيه، ولم يقل أحد ما رواه الثوري[١].

وقال ابن حجر: هذا خطأ يقال وهم فيه الثوري، فقد رواه جماعة عن عاصم ولم يقل أحد ما روي الثوري[٢].

وجاء في عون المعبود: هذا حديث خطأ[٣].

دراسة إسناد أبي داود:

١- عثمان بن أبي شيبة، ثقة حافظ شهير[٤].

٢- وكيع بن الجراح، ثقة حافظ عابد[٥].

٣- سفيان: سفيان الثوري ثقة، حافظ فقيه عابد[٦].

٤- عاصم بن كليب بن شهاب صدوق[٧].

قال النسائي: وابن معين ثقة[٨].

٥- عبد الرحمن بن الأسود.

٦- علقمة.

٧- ابن مسعود صحابي.

الرواية المطولة:

حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا عبد الله بن إدريس أملاه عليَّ من كتابه، عن عاصم ابن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود، حدثنا علقمة، عن عبد الله قال: عَلَّمَنَا رَسُولُ

---

(١) علل الحديث (١٢٣/٢٠).
(٢) نصب الراية لأحاديث الهداية (٣٩٤/١).
(٣) عون المعبود (٢٧٢/١٠).
(٤) التقريب (٤٥١٣).
(٥) التقريب (٧٤١٤).
(٦) التقريب ٤٤٥.
(٧) التقريب (٣٠٧٥).
(٨) تهذيب الكمال (٣٢٦/٩).

اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ وَطَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ " فَبَلَغَ سَعْدًا، فَقَالَ: " صَدَقَ أَخِي، قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أُمِرْنَا بِهَذَا، وَأَخَذَ بِرُكْبَتَيْهِ "، حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ، هَكَذَا[1].

الترجمة رجال أحمد:

١- يحيى بن آدم الكوفي: ثقة حافظ فاضل[2] .

قال أبو حاتم: ثقة[3].

٢- عبد الله بن إدريس الأوري، ثقة فقيه[4].

قال النسائي: ثقة ثبت.

٣- عاصم بن كليب بن شهاب صدوق[5].

قال النسائي وابن معين: ثقة[6].

٤- عبد الرحمن بن الأسود النخعي: ثقة أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه[7].

قال ابن معين: ثقة[8].

٥- علقمة بن قيس النخعي، ثقة ثبت فقيه عابد[9].

روي له الجماعة[10].

٦- عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن رضي الله عنه من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة[11].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند-١٠٤/٤- ح (٣٩٧٤) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح (١٠٤/٤).

(٢) التقريب (٧٤٩٦).

(٣) تهذيب الكمال (٩/٢٠).

(٤) التقريب (٣٢٠٧).

(٥) التقريب ٣٠٧٥.

(٦) تهذيب الكمال (٣٢٦/٩).

(٧) التقريب ٣٨٠٣.

(٨) تهذيب الكمال (١٠٧/١٣).

(٩) التقريب (٤٦٨١).

(١٠) التهذيب الكمال (١٨٧/١٣).

(١١) التقريب (٣٦١٣).

٧- سعد بن أبي وقاص، أحد العشرة رضي الله عنه ومناقبه كثيرة[١].

الحديث الرابع:

أبو داود، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه عن جده، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لَهُ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: لَا، السَّهْلُ يُوطَأُ وَيُمْتَهَنُ، قَالَ سَعِيدٌ: "فَظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُصِيبُنَا بَعْدَهُ حُزُونَةٌ"[٢].

قال أبو داود: وغيَّر النبي صلى الله عليه وسلم اسم العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان، والحكم، وغراب، وحباب، وشهاب، فسماه هشامًا، وسمى حربًا سلما، وسمى المضطجع المنبعث، وأرضًا تسمى عفرة سماها خضرة، وشعب الضلالة سماه شعب الهدي، وبنو الزينة سماهم بني الرشدة، وسمي بني مغوية، بني رشدة.

قال أبو داود: تركت أسانيدها للاختصار.

دراسة إسناد أبي داود:

١- أحمد بن صالح المصري، ثقة حافظ تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة[٣].

قال أبو حاتم: ثقة[٤].

٢- عبد الرزاق بن همام الصنعاني: ثقة حافظ[٥].

٣- معمر بن راشد، ثقة ثبت[٦].

٤- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته[٧].

٥- سعيد بن المسيب بن حزنا أحد العلماء الإثبات[٨].

---

(١) التقريب (٢٢٥٩).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، ح (٤٩٥٦).

(٣) التقريب (٤٨).

(٤) تهذيب الكمال (١/١٦١).

(٥) التقريب (٤٠٦).

(٦) التقريب (٦٨٠٩).

(٧) التقريب (٦٢٩٦).

(٨) التقريب (٢٣٩٦).

٦- المسيب بن حزن أبو سعيد، له ولأبيه صحبة[١].

٧- حزن بن أبي وهب المخزومي: صحابي استشهد باليمامة[٢].

إذن إسناد أبي داود صحيح.

قلت: هنا ذكر أبي داود الاختصار لسهولة الحفظ والفهم.

الروايات المطولة:

بنو الزينة:

سمي بني الرشدة:

أخبرنا محمد بن عمر، حدثنا هشام بن سعد عن محمد بن كعب القرظي قال: وأخبرنا هشام بن محمد الكلبي عن أبيه قالا: قدم عشرة رهط من بني أسد بن خزيمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول سنة تسع فيهم حضرمي بن عامر، وضرار بن الأزور، ووابصة بن معبد، وقتادة بن القايف، وسلمة بن حبيش، وطلحة ابن خويلد.

ونقادة بن عبد الله بن خلف، فقال حضرمي: أتيناك نتدرع الليل البهيم في سنة شهباء، ولم تبعث إلينا بعثا، فنزلت فيهم: {يمنون عليك أن أسلموا} [الحجرات: ١٧].

وكان معهم قوم من بني الزينة، وهم بنو مالك بن مالك بن ثعلبة.

فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنتم بنو الرشدة، فقالوا: لا نكون مثل بني محولة، يعنون بني عبد الله بن غطفان[٣].

وإسناده ضعيف جدًّا فيه محمد بن عمر الواقدي، وقال ابن حجر: متروك مع سعة علمه[٤].

عزيز:

عن خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة، أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ذَهَبَ مَعَ جَدِّهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا اسْمُ

(١) التقريب (٦٦٧٤).

(٢) التقريب (١١٩٢).

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٩٢/١).

(٤) تقريب التهذيب (٦١٧٥).

ابْنكَ؟» قَالَ: عَزِيزٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُسَمِّهِ عَزِيزًا، وَلَكِنْ سَمِّهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ خَيْرَ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالْحَارِثُ»(١).

العاص:

«لاَ يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَمْ يُدْرِكِ الإِسْلاَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرُ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصَ فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلى الله عَلَيهِ وسَلم مُطِيعًا»(٢).

الحزن:

حدثنا إسحاق بن نصر، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه: أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: لاَ أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي قَالَ ابْنُ المُسَيِّبِ: «فَمَا زَالَتِ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ»(٣).

المضطجع سمي المنبعث:

جاء في أسد الغابة عن أبي إسحاق في ذكر حصار النبي صلى الله عليه وسلم للطائف قال: ونزل على رسول الله حين كان محاصرًا للطائف ممن أسلم الْمُنْبَعِثُ كَانَ اسْمُهُ الْمُضْطَجِعُ، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُنْبَعِثَ، وكان إلى عثمان ابن عامر بن معتب(٤).

ووجه التغيير أن المضطجع يقتضي الجمود والقعود عن المعالي المطلوبة والمنبعث بخلافه.

شعب الضلالة= بني مغوية:

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ح (١٧٦٠٤) وابن أبي شيبة في المصنف- ك الأدب في تغيير الأسماء (٢٥٨٩٥) وابن حبان في صحيحه باب الأسماء والكني (٥٨٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد – باب العاص- (٨٢٦) وأبو عوانه في المستخرج (٦٧٩٠).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح- ك الأدب- باب اسم الحزن (٦١٩٠) وأبو داود في السنن ك الأدب- باب في تغيير الاسم القبيح (٤٩٥٦).

(٤) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١٥٩/٥) وابن الأثير في أسد الغابة (٢٥١/٥).

عن هشام بن عروة، عن أبيه أَنَّ مَكَانًا، كَانَ اسْمُهُ بَقِيَّةَ الضَّلَالَة، «فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَقِيَّةَ الْهُدَى»، قال: وَمَرَّ بِقَوْمٍ، فَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ أَنْتُمْ؟» قَالُوا: بَنُو مُغْوِيَةَ، «فَسَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنُو رِشْدَةَ».

إسناده صحيح وهو مرسل(١).

أرض عفرة سماها خضرة:

عن عائشة أن رسول الله مرَّ بأرض تدعى عُفْرَةُ، فَسَمَّاهَا خَضِرَةً.

أخرجه أبو يعلى من طرق عن عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: مر النبي بأرض يقال لها: عُفْرَةُ، فَسَمَّاهَا خَضِرَةً(٢).

وقال الهيثمي: رواه أبو يعلي ورجال أبي يعلي رجال الصحيح(٣).

وفي رواية عند الطبراني من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق حدثنا شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَمِعَ اسْمًا قَبِيحًا غَيَّرَهُ، فَمَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا عُفْرَةُ، فَسَمَّاهَا خَضِرَةً»(٤).

حرب سمي سلمًا:

قال ابن حجر: سلم غير منسوب، ذكر أبو داود في "السنن" بغير إسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم غير اسم رجل كان اسمه حربًا، فقال له: أنت سلم(٥).

شهاب: سمي هشام

عن عائشة قالت: ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل اسمه شهاب فقال رسول الله: أنت هشام(٦).

---

(١) أخرجه معمر في الجامع- باب الأسماء والكنى (١٩٨٦٢) ومن طريقه عبد الرزاق في المصنف (٢٧٧٢) عن هشام «عروة عن أبيه أن مكانا.....».

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده ح (٤٥٥٦) والبيهقي في الشعب ح (٤٨٥٧).

(٣) مجمع الزوائد الهيثمي (٥١/٨).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح (٣٤٩).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (١٣٧/٣) ولم نقف على من أخرجه.

(٦) أخرجه الطيالسي في مسنده ح (١٦٠٤) والحاكم في المستدرك، كتاب الأدب ح (٧٧٣٢) والبيهقي في شعب الإيمان ح (٤٨٥٦) وقال الألباني: هذا إسناد حسن، السلسلة الصحيحة (٤٢٤/١).

غراب:

عن رائطة بنت مسلم عن أبيها قال: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُنَيْنًا، فَقَالَ لِي: «مَا اسْمُكَ؟» قُلْتُ: غُرَابٌ، قَالَ: «لَا، بَلِ اسْمُكَ مُسْلِمٌ» (١).

وقال الهيثمي: رواه الطبراني ورائطة لم يضعفها أحد ولم يوثقها وبقية رجال أبي يعلي ثقات(٢).

الحكم:

عن شريح عن أبيه هانئ، أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قَوْمِهِ، فَسَمِعَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ يُكَنُّونَهُ بِأَبِي الْحَكَمِ، فَدَعَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تَكَنَّيْتَ بِأَبِي الْحَكَمِ؟» قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرَضِيَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، قَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا»، ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟» قُلْتُ: لِي شُرَيْحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَمُسْلِمٌ، بَنُو هَانِئٍ، قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟» قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ»(٣).

حباب:

أن رجلاً كان اسمه الحباب فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الحُباب اسم الشيطان ضعيف، وقد روي من عدة طرق كلها مراسيل.

١- أخرجه معمر بن راشد في جامعه ح (١٩٨٤٩) عن الزهري به مرسلاً.

٢- أخرجه عبد الرزاق في المصنف ك الجنائز- باب الصلاة على ولد الزنا والمرجوم ح (٦٦٢٨) . أخبرنا ابن جريج عن الحكم بن أبان.

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد- باب غراب- (٨٢٤) والطبراني في المعجم الكبير (١٠٥٠).

(٢) مجمع الزوائد (٥٢/٨).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد- باب كنية أبي الحكم (٨١١) وأبو داود في السنن- كتاب الأدب- باب في الحلم وأخلاق النبي (٤٩٥٥) والنسائي في السنن كتاب آداب القضاة إذا حكموا (٥٣٨٧).

٣- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف – كتاب الأدب، ح (٢٦٤١٨) من طريق عن هشام أبيه أن رجلاً كان اسمه الحباب.

٤- أخرجه ابن شبه في تاريخ المدينة (٣٧٠/١)، والبغوي في شرح السنة (٢٧٥/١٢) من طرق عن هشيم عن المغيرة عن الشعبي قال...

٥- أخرجه أن وهب في الجامع ح (٩٨)، وأخبرني الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن ابن أبي هلال أن رسول الله قال: للحباب بن عبد الله بن أبي سلول وكان يكنى به «دع اسم الحباب فإنه سم شيطان» فسماه عبد الله.

عبد الله بن قُرْط

عن مسلم بن عبد الله الأزدي قال: جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ قُرْطٍ الْأَزْدِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ قُرْطٍ» (١).

وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله ثقات(٢).

عثلة:

عن عتبة بن عبد رضي الله عنه قال: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا غُلَامٌ حَدَثٌ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» فَقُلْتُ: عُتْلَةُ بْنُ عَبْدٍ قَالَ: «بَلْ أَنْتَ عُتْبَةُ بْنُ عَبْدٍ»(٣).

الحديث الخامس:

حدثنا نصر بن علي، أخبرنا أبو أسامة، عن ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن حبشي، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ».

سُئِلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: "هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ، يَعْنِي مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ، وَالْبَهَائِمُ عَبَثًا، وَظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ يَكُونُ لَهُ فِيهَا صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ"(٤).

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٩٠٧٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٢/٥٦).
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي (٥١/٨).
(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٩٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٣٥٤).
(٤) أخرجه أبو داود في السنن كتاب الأدب، باب في قطع السدر، حديث (٥٢٣٩)، وقال الألباني: صحيح (٢٨٧/٣).

مختصرًا في معنى الحديث وليس مقتصرا على السدرة؛ بل على كل شجر يستظل به[١].

دراسة إسناد أبو داود:

١- نصر بن علي بن نصر، ثقة ثبت[٢].

٢- حماد بن سلمة أبو أسامة، ثقة عابد تغير حفظه بآخره[٣].

٣- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة فاضل، وكان يدلس ويرسل[٤].

٤- عثمان بن أبي سليمان: ثقة[٥].

قال أحمد: ثقة[٦].

٥- سعيد بن محمد بن جبير: مقبول[٧].

روي له أبو داود والنسائي حديث واحد[٨].

قال الذهبي: وثق[٩].

٦- عبد الله بن حبشي صحابي رضي الله عنه[١٠].

---

(١) مرقاة المفاتيح- كتاب البيوع- باب الشفعة (٢٩٧٠).

(٢) التقريب (٧١٢٠) تهذيب الكمال (٦٦/١٩).

(٣) التقريب (١٤٩٩).

(٤) التقريب (٤١٩٣).

(٥) التقريب (٤٤٧٦).

(٦) تهذيب الكمال (٤١٢/١٢).

(٧) التقريب (٢٣٨٥).

(٨) تهذيب الكمال (٢٩٥/٧).

(٩) الكاشف (٤٤٣/١).

(١٠) التقريب (٣٢٦٦).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفي نهاية هذا البحث توضيح لأبرز النتائج وهي:

١- اختصار الحديث منهج واضح وثابت عند أغلب المحدثين.

٢- جواز اختصار الحديث والتقيد بالشروط التي وضعها العلماء.

٣- دراسة المصطلحات الحديثية المتعلقة بالحديث الشريف في كتب المحدثين لمعرفة مناهجهم في كل مصطلح.

٤- الإمام أبو داود من العلماء الذين يجوزون اختصار الحديث وفق شروط العلماء.

٥- بين أبو داود أسباب الاختصار عنده.

٦- الحديث المختصر وسيلة لجمع الطرق ودراستها وتوضيح الرواية المطولة.

ملخص البحث

يقوم هذا البحث بدراسة مصطلح من مصطلحات الحديث، والتي ذكرها العلماء في مصنفاتهم، وهو مصطلح "مختصر الحديث".

هذا المصطلح اختلف العلماء في العمل به على رأيين، والرأي الراجح عند العلماء العمل بمختصر الحديث وفق ضوابط معينة ومعروفة، وممن يأخذ بالمختصر الإمام أبو داود السجستاني في كتابه "السنن.

وعلق على بعض الأحاديث بأنها مختصرة، ودرست هذه الأحاديث، وجئت بالرواية المطولة.

وقد توصلت الباحثة إلى بيان منهج أبي داود في المختصر، وأنه قد بين الرواية المطولة للمختصر في كتابه "السنن"، أو تكون الرواية المطولة عند غيره من المحدثين.

**

قائمة المراجع

١- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أحمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ١٣٧٥هـ.

٢- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي ابن حجر، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر الدمشقي، تحقيق: أحمد شاكر- دار الكتب العلمية.

٤- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

٥- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تعليق: ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٦- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، ابن منده، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٦/١٩٨٥.

٧- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٨- الجامع في الأحكام، عبد الله بن وهب، تحقيق: رفعت فوزي وعلي عبد الباسط، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٩- الجامع، معمر بن راشد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، باكستان الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٠- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.

١١- السلسلة الصحيحة للألباني، محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥/ ١٩٩٥م.

١٢- السنن، ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ١٣٥١هـ، ١٩٣٢م.
١٣- السنن، أبو عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
١٤- السنن، أحمد شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١.
١٥- السنن، لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
١٦- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد البغدادي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.
١٧- العلة وأجناسها عند المحدثين، مصطفى باجو، دار الضياء، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
١٨- القاموس المحيط- الفيروزآبادي، تحقيق: محمد نعيم القرقسويتي، مؤسسة الرسالة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
١٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد الذهبي، دار القبلة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٢٠- الكفاية في علم الرواية، أحمد علي الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم حمدي، المكتبة العلمية المدينة المنورة.
٢١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
٢٢- المحلى بالآثار، ابن حزم الظاهري، دار الفكر، بيروت.
٢٣- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، وزارة الأوقاف، الكويت، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٢٤- المستخرج، لأبي عوانة الإسفرائني، تحقيق: أيمن الدمشقي، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤١٩/١٩٩٨م.

٢٥- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٦- المسند، أبو بكر الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٢٧- المسند، أبو يعلي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤١٠/ ١٩٨٩م.
٢٨- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
٢٩- المصنف، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
٣٠- المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
٣١- المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية.
٣٢- المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، تحقيق: أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٣- الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
٣٤- النكت الوفية بما في شرح الألفية، إبراهيم البقاعي، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد.
٣٥- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجمع الملك فهد.
٣٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد الزبيدي، الطبعة الثانية، الكويت.
٣٧- تاريخ المدينة، عمر بن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، ١٣٩٩هـ.
٣٨- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٣٩- تاريخ دمشق، ابن عساكر، دار الفكر.
٤٠- تقريب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامه، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٤١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٦م.
٤٢- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد عبد الله الغزنوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٤٣- رسالة أبو داود لأهل مكة في وصف سننه، أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
٤٤- زاد المعاد في خير هدي العباد، ابن القيم الجوزية، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.
٤٥- سير أعلام النبلاء، محمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٤٦- شرح الموقظة في مصطلح الحديث، للحافظ محمد الذهبي، تعليق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة العلوم والحكم.
٤٧- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح.
٤٨- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، على القاري، تقديم: عبد الفتاح أبو غدة، دار الأرقم- لبنان.
٤٩- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مختار الندوي وعبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣م.
٥٠- صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، ١٣٧٢ / ١٩٥٢م.
٥١- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: نظر الفاريابي، دار طيبة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٥٢- علل ابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: سعد الحميد وخالد الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٣- عون المعبود على سنن أبي داود، شرف الحق العظيم أبادي رائد صبري، بيت الأفكار الدولية.

٥٤- عون المعبود على شرح سنن أبي داود، شرف الحق العظيم أبادي، تحقيق: أبو عبد الله النعماني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن رجب العسقلاني، تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٥٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٥٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، شرح وتخريج: محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٨- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر- بيروت.

٥٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة.

٦٠- مجموع الفتاوى، ابن تيمية تحقيق: عبد الرحمن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٦١- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي الهروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٢- معرفة الصحابة، لابن منده، تحقيق: عامر صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦٣- منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث، بشير علي عمر، الطبعة الأولى (٢٠٠٥م، الناشر وقف السلام).

٦٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي العسقلاني، ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الرحيلي، الطبعة الأولى- مطبعة سفير الرياضي ١٤٢٢هـ.

٦٥- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

* * *